إدارة الاعتماد الأكاديمي: نماذج عالمية وعربية

د. تغريد مصطفى
مدير عام مكتبة كلية الإعلام – جامعة القاهرة
taghreedbahaa@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا االبحث تعريف الاعتماد الأكاديمي، وأهم ممارسات الاعتماد الأكاديمي على المستوى العالمي وقد تم عرض نماذج لتجربة كلاً من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنساوكوريا الجنوبية فى تطبيق الاعتماد الاكاديمى ودولة الكويت كنموذج لدولة عربية، كما تناول البحث عرض للمعايير المصرية التي يتم تطبيقها لحصول المؤسسات الجامعية على الاعتماد الأكاديمي، كما تعرض بشيء من التفصيل للمشروعات التي تسعى الدولة المصرية من خلالها لتطوير التعليم العالي باعتباره قاطرة التنمية، ثم تعرج على مشروع من هذه المشروعات وهو "مشروع ضمان الجودة والاعتماد" QAAP.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي – الجودة – إدارة الجودة الشاملة – مشروع ضمان الجودة والاعتماد.

تاريخ استلام البحث: 2022/3/17 تاريخ إجازة البحث: 2022/4/5

تمهيد

يشـــهد التعليم الجامعي على الصـــعيد العالمي، وكذلك المحلي محاولات جادة لتطويره وتحديثه، من بينها محاولة تقييم الأداء الجامعي وتحســـينه من خلال نظام الاعتماد الجامعي University Accreditation الذي أضـــحى اتجاهاً عالمياً يعول عليه كثيرا في شـــتى الأنشـــطة والميادين، وضـــرورة تُمليها تطورات الحياة ليس فقط داخل المؤســـســـات التربوية ولكن عبر المؤسسات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الأخذ بنظام الاعتماد للمؤســسـات التعليمية لم يُعد قضـية ثانوية، ولم يُعد الحديث عنه من باب الترف والرفاهية، ولكنه أصـبح من القضـايا المصـيرية التي تُمليها تطورات الحياة، وكذلك شيوع استخدام مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية؛ مما وجه الأنظار إلى ضـرورة الأخذ بنظام الاعتماد كأحد المداخل المناسـبة لتحقيق الجودة في التعليم. (مجاهد، & بدير، 2006)، ص33).

ويُعد الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation بمثابة عملية اختيارية تتم بمبادرة ذاتيـة من الكليـة أو الجـامعـة أو القســـم العلمي، لتقويم أدائه من قبل هيئات غير حكوميـة، تمكنها من تحقيق مســتوبات عالية في الأداء، من خلال تحديدها لفترة زمنية معينة تتمكن فيها تلك الكليـة أو الجـامعـة أو القســـم العلمي من تحقيق الأهـداف المتوخـاة؛ وفقـاً لمعـايير تلك المنظمـات أو الهيئـات غير الحكوميـة، ومن خلال المراجعـة الـدقيقـة لبرامجهـا والتحقق من مقابلتها لشـروط ومعايير الاعتماد الأكاديمي، وبالتالى يتمكن الجمهور من معرفة المسـتوى المهنى الأكاديمي لتلك الكلية أو الجامعة أو القسم العلمي ودرجة اتساقها مع معايير الاعتماد العالمية. (النبوي، 2007، ص31).

مشكلة الدراسة

يُعد الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية أحد أهم الأهداف التي ترغب الجامعات والكليات والمدارس في الحصول عليه، لذا يجب الاستعداد إليه والالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة الاعتماد للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب استيفاءه لتحقيق جودة العملية التعليمية، إلى

جانب ذلك يجب أن نتعرف على التجارب العالمية والمحلية للاعتماد الاكاديمى لذا رأت الدراسة ضرورة رصد واقع الاعتماد الاكاديمى فى عينة من الدول العربية والاجنبية.

أهمية الموضوع ومبررات الاختيار

- تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية وقيمة الاعتماد الأكاديمي نفسه الذي يحقق المكانة المتميزة للكليات الحاصلة عليه؛ مما ينسحب بالتالي على مكتباتها.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي ترصد ممارسات الاعتماد الاكاديمى على المستويين العالمى والعربى .
- ما تُسفر عنه هذه الدراسة من نتائج توفر البيانات والإحصاءات وتحليلاتها، وتضع أمام المسئولين والمخططين ومتخذي القرار صورة واضحة المعالم عن ممارسات الاعتماد الاكاديمى على المستويين العالمى والعربى وامكانية الاستفادة منه فى مكتبات كليات جامعة القاهرة.
- جاءت هذه الدراسة تلبية لتوصيات الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجال المكتبات (الجودة الشاملة) بدراسة واقع الاعتماد الاكاديمى على المستوى العربى والعالمى .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى :

- عرض التعريفات المختلفة للاعتماد الاكاديمى .
- رصد انواع الاعتماد الاكاديمى.
- استشراف العلاقة بين الاعتماد الاكاديمى والجودة الشاملة.
- دراسة واقع الاعتماد الاكاديمى فى الدول الغربية والدول العربية.
- عرض مشروعات تطوير التعليم العالى فى مصر.
- التعرف على واقع وخطوات الاعتماد الاكاديمى فى مصر.

تساؤلات الدراسة

1- ما التعريف الاعتماد الاكاديمى؟

2- ما أنواع الاعتماد الاكاديمى؟
3- ما العلاقة بين الاعتماد والجودة الشاملة ؟
4- ما واقع ممارسة الاعتماد الاكاديمى فى الدول الغربية والدول العربية؟
5- ما مشروعات تطوير التعليم العالى فى مصر؟
6- ما خطوات الاعتماد الاكاديمى فى مصر؟

منهج الدراسة وأدوات جمع المادة العلمية

نظراً لأن هذه الدراسة من نوع الدراسات المسحية الميدانية التي تستهدف تجميع الحقائق والبيانات ثم تحليلها وتفسيرها للخروج بنتائج يمكن تعميمها، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على: **منهج المسح الميداني** للتعرف على واقع الاعتماد الاكاديمى فى بعض الدول الاجنبية والعربية.

مفهوم الاعتماد الأكاديمي

إن مصطلح الاعتماد Accreditation من المصطلحات الحديثة نسبياً، وقد بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينيات نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية.

وهناك تعريفات كثيرة للاعتماد الأكاديمي منها:

- عملية تقويم واعتراف بالمؤسسة التعليمية، وبرنامجها الدراسي، والشهادة الأكاديمية التي يحصل عليها الأفراد، في ضوء معايير محددة معدة من قبل، وذلك من خلال منظمات (هيئات) أكاديمية متخصصة تمتلك سلطة رسمية في حكمها.
- الاعتراف الرسمي بأهلية المؤسسات التعليمية لأداء مهامها، وأنها استوفت الشروط والمعايير المطلوبة، وأصبحت قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة النوعية اللازمة في كافة برامجها الأكاديمية المتخصصة، وأنها تستطيع الاستمرار في النمو والتطوير.
- الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط أو التنظيمات المهنية في ضوء الوفاء بتحقيق متطلبات ذلك الاعتراف.

- صيغة لقياس كفاءة المؤسسة العلمية وبرامجها، وهذه الصيغة تشمل البعدين الأكاديمي والإداري. (مجاهد، & بدير، 2006)، ص34- 36)
- عملية تبدأ بالتقييم الذاتي للمؤسسة ككل أو جزء من أجزائها، ومطابقة هذا التقييم بتقييم خارجي تقوم به لجان خارجية يعمل بها متخصصون، وتتم هذه العملية في ضوء معايير موضوعة مسبقاً. (حباكة، 2004).
- مجموع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد؛ من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم. (أغا، & شريف، & تمام، & عبد الشافي، 2011، ص8).

ويلاحظ من التعريفات السابقة، أنها تدور حول نفس المعنى، وتتضمن عدداً من المبادئ هي: (مجاهد، & بدير، 2006، ص36).

- الاعتماد الأكاديمي يتم وفقاً لمجموعة من المعايير المعدة لذلك.
- هناك جهات خاصة مسئولة عن منح الاعتماد.
- الاعتماد الأكاديمي يقيس كفاءة المؤسسات التعليمية من الناحيتين الإدارية والأكاديمية.
- أنه تقويم مستمر لما هو قائم.
- أنه ضمان الجودة النوعية واستمرار تحسين المؤسسة التعليمية وبرامجها بشكل منتظم.

وللاعتماد ثلاثة أنواع:

1- اعتماد مؤسسى: Institutional Accreditation

يركز على تقييم الأداء في المؤسسة التعليمية بصورة شاملة. ويقوم على تقويم المؤسسة ككل فيما يتعلق برسالة المؤسسة وأهدافها والخدمات الطلابية والوضع المالي والفاعلية الإدارية. (IQRA Socity for career Guidance, 2002, p. 1). ويقوم على مبدأ أساسي مفاده أن كل جزء من أجزاء المؤسسة يُسهم في تحقيق الأهداف التعليمية العاملة لها، باعتبارها وحدات عاملة ومتكاملة، وهو خطوة مبدئية وضرورية للتأكد من أن المؤسسة قد استوفت الشروط والمعايير والمستويات العامة كالمبنى والتجهيزات والمعامل وأماكن التدريب والمكتبة والملاعب بما

في ذلك أعضـاء هيئة التدريس والجهاز الإداري، وغير ذلك من الخصـائص المؤسـسـية مثل السلطة القانونية والإدارية التي تحكم المؤسسة ومدى ثبات مصادر التمويل، وعلاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها التعليمية. (عطوة، 2008، ص68-69).

وبهذا يتضح أن الاعتماد المؤسـسـي يركز على تقييم الأداء بالمؤسـسـة التعليمية بصـورة شـاملة، من خلال الموافقة على ما تتضـمنه المؤسـسـة أو تقدمه من مدخلات وعمليات ومخرجات في سـبيل تحقيق الأهداف المحددة لها، اسـتناداً إلى فحص وتقويم هيئة الاعتماد لجميع مكوناتها وجوانبها بشـكل شـمولي، بناءً على معايير تخطيطية وأكاديمية وإدارية ومالية والموارد والخدمات العامة. (حسين، 2015، ص28).

2- الاعتماد الأكاديمي: Academic Accreditation

يشير إلى مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحدد مدى استيفاء المؤسسات التعليمية لمعايير جودة البرامج الأكاديمية (Gollnick, D., 2003, p. 13)، ويُعد بمثابة اعتراف بالكفاءة الأكاديمية للمؤسـسـات التعليمية يُمنح بعد إجراء عملية تقويم متكاملة للبرامج الدراسـية وللقائمين على العملية التعليمية ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشـاطاتهم البحثية وعدد الطلاب وأدائهم في الاختبارات الدورية وسـجلاتهم الأكاديمية ومدى توافر مصـادر التعليم والتعلم. (حسين، & عبد الرازق، 2002، ص23).

ويُقسم الاعتماد الأكاديمي وفقاً للجهة التي تمنح الاعتماد إلى نوعين هما:

- الاعتماد المحلي: وهو الاعتماد الذي يتم الحصول عليه من قبل الهيئات الوطنية.
- الاعتماد الدولي: وهو مرحلة متقدمة من الاعتماد تسعى المؤسسات الأكاديمية للحصول عليه من قبل هيئات دولية. (العودة، & معتوق، 2016، ص217).

3- الاعتماد المهني: Professional Accreditation

يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسـة المهن المختلفة. ويشـير إلى الاعتراف بالكفاية لممارسـة مهنة ما في ضـوء معايير تصـدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصـصـة على المسـتوى المحلي والإقليمي والدولي (Birkbeck University of London, 2001, p. 12).. ويمنح

من قبل مؤسسات اعتمادية أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بكل مهنة. (عطوة، 2008، ص69-70).

مما سبق يتضح وجود ارتباط وثيق بين الأنواع الثلاثة من الاعتماد، ويوجد بينهم نوع من التكامل والتداخل؛ حيث إن كلا منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية أو العالمية، فالاعتماد المؤسسي يعني أن المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة والنوعية المطلوبة في كافة برامجها الأكاديمية المتخصصة، وبالتالي يتحقق لخريجها السبق والتفوق في شغل الوظائف الهامة، كما أنه يصعب تحقيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فالاعتماد المؤسسي والأكاديمي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني، فلا يعقل مطالبة الشخص بالجودة في ممارسة مهنته دون إعداده الإعداد الجيد في مؤسسة متخصصة تم اعتمادها والاعتراف بقدرتها على إعداد خريجها وتأهليهم طبقاً للمستويات والمعايير المحددة من قبل هيئات الاعتماد. (حسين، 2015، ص29-30).

العلاقة بين الاعتماد والجودة وإدارة الجودة الشاملة

يرتبط مفهوم الاعتماد بغيره من المفاهيم الأخرى كالجودة والمعايير والجودة الشاملة، فالجودة تشير إلى درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل أو المستفيد من الخدمة أو تلك المتفق عليها معه، أما المعيار فهو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يُراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشود من الجودة Quality أو التميز Excellence، أما إدارة الجودة الشاملة فهي وسيلة ممتدة لا تنتهي وتشمل كل مكون وفرد في المؤسسة بغية التحسين المستمر للجودة، من خلال التركيز على تلافي حدوث الأخطاء، والتأكد من أن الأعمال قد أُديت بالصورة الصحيحة من أول مرة لضمان جودة المنتج والارتقاء به بشكل مستمر. فتوفر متطلبات إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة يمكن أن يحقق لها اعتماداً من مؤسسات الاعتماد، كما أن حرص المؤسسة على الحصول على الاعتماد يتطلب ضرورة توافر متطلبات الجودة الشاملة، فالعلاقة بين الاعتماد وإدارة الجودة الشاملة علاقة تلازم، ومن جهة أخرى فإن المعايير هي أساس عملية الاعتماد، والاعتماد وسيلة لتحقيق الجودة استناداً إلى معايير موحدة. (الدهشان، 2007، ص124).

أهم ممارسات الاعتماد الأكاديمي على المستويين العالمي والعربي

أولًا: الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية

يتم الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤسسات غير ربحية أُنشئت لهذا الغرض، ويتسم هيكل مؤسسات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية باللامركزية والتعقيد، وتمنح الاعتماد لمدة عامين أو أربعة أعوام، سواء أكان الاعتماد لمؤسسات ربحية أو غير ربحية. وتخدم مؤسسات الاعتماد الأمريكية 50 ولاية أمريكية إلى جانب 125 دولة أخرى (Judith S., 2015). ويضطلع مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA) (CHEA: Council for Higher Education Accreditation)، وهو هيئة خاصة مدعوماً بجهود وزارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية (USDE) بمهمة مراقبة هيئات الاعتماد الأكاديمي، والتأكد من جودة عملها، وبالتالي منح الاعتراف بالجامعات التي استوفت متطلبات الاعتمادية. غير أن الاعتراف الممنوح من جانب المجلس يتم تمويله بواسطة مخصصات (اشتراكات) الجامعات المعنية، أما الاعتراف الممنوح من قبل الوزارة فيموله الكونجرس الامريكي بهدف التأكد من سلامة المؤسسات والبرامج التي تستلم اعتمادات مالية فيدرالية من الدولة.

أما إجراءات الاعتماد فهي ذاتها في المجلس والوزارة، حيث تعتمد على التقييم الذاتي للمؤسسة وفقاً لمعايير الاعتماد، والزيارات الميدانية، والتقارير المبنية عليها، وصولاً إلى منح الاعتراف. وينبغي الإشارة هنا إلى أن واحدة من كل خمس جامعات (معاهد) أمريكية لم تحصل بعد على شهادة الاعتماد الأكاديمي، وذلك بحسب إحصائيات (Contresas) لعام 2007. (Contreras, 2007, p. 16).

وعملية مراجعة الجودة تحدث بصفة دورية عادةً كل 3 إلى 10 سنوات، وتشتمل على ثلاثة أنشطة رئيسية هي:

1- الدراسة الذاتية، وتقوم بها المؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي باستخدام معايير جهة الاعتماد.
2- مراجعة النظراء للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي، لتجميع الأدلة والشواهد حول جودة المؤسسة أو البرنامج.

3- إصدار القرار أو الحكم، بواسطة هيئة الاعتماد للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي.

وقد وضعت CHEA المعايير الآتية للاعتراف بالهيئات التي يمكنها منح الاعتماد:

1- **تقديم جودة أكاديمية:** أن تكون جهة الاعتماد لديها توصيف واضح للجودة الأكاديمية، وتوقعات واضحة للجودة الأكاديمية، وتوقعات واضحة تدل على أن المؤسسة أو البرنامج الذي تم منحه الاعتماد له عمليات تدل على أنه يحقق معايير الجودة المطلوبة.

2- **إظهار المحاسبية:** أن تكون جهة الاعتماد لديها معايير تُلزم المؤسسة أو البرنامج تقديم معلومات ثابتة ويعتمد عليها عن الجودة الأكاديمية وإنجازات الطلاب لتعزيز الثقة المستمرة للعامة وفرص الأستثمار.

3- **تشجيع - كلما أمكن– التدقيق الذاتى والتخطيط من أجل التغيير والتحسن المطلوب:** أن تشجع جهة الاعتماد التدقيق الذاتى من أجل التغيير والتحسن المطلوب من خلال الفحص الذاتى المستمر بواسطة المؤسسة أو البرنامج.

4- **استخدام إجراءات عادلة ومناسبة عند اتخاذ القرار:** أن يكون لدى جهة الاعتماد سياسات وإجراءات تنظيمية مناسبة وعادلة تشمل تدقيق عادل ومتوازن.

5- **إظهار مراجعة مستمرة لممارسة الاعتماد:** أن تكون جهة الاعتماد لديها القدرة على عمل تدقيق ذاتي لأنشطة الاعتماد التي قامت بها.

6- **لدى جهة الاعتماد المصادر الكافية:** أن تكون جهة الاعتماد لديها مصادر ثابتة وكافية وتحتفظ بها. **(CHEA, 2003).**

وتصنف منظمات الاعتماد في الولايات المتحدة إلى صنفين: الاعتماد العام أو المؤسسي، والثاني الاعتماد الخاص أو التخصصي. وهناك ست منظمات إقليمية موزعة على أساس جغرافي، تمنح الاعتماد العام أو المؤسسي. وفيها يتم اعتماد المؤسسة ككل، وهي:

- رابطة الكليات والمدارس في الولايات الوسطى الشرقيةMEASC.
- رابطة نيو إنجلاند للمدارس والكليات NEASC.
- رابطة الكليات والمدارس بشمال الوسط NCASC.
- رابطة المدارس والكليات بالشمال الغربى NWASC.

- رابطة الكليات والمدارس بالجنوب SACS.
- رابطة الكليات والمدارس بالغرب WASC.

أما منظمات الاعتماد الأكاديمي التخصصي فهي على المستوى القومي، أي على مستوى أمريكا ككل، وتتخصص في مهن معينة مثل: الهندسة والتي يعتمد برامجها "مجلس اعتماد الهندسة والتقنية، وإدارة الاعمال والتي يعتمد برامجها المجلس الدولي لتربية الإدارة، والتربية والتي يعتمد برامجها "المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم. ويمتد نشاط بعض منظمات الاعتماد التخصصي خارج الولايات المتحدة، وإن كان بعضها يقصر أنشطته على المعادلة وليس الاعتماد، مثل مجلس الاعتماد للهندسة والتقنية. (حيدر، 2005، ص1021).

ثانيًا: الاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة

مرت المملكة المتحدة بعدد من المراحل لتطبيق معايير الجودة بدءاً من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن. وتعتبر البداية المحددة في سبتمبر عام 1992، عندما أسست الحكومة البريطانية "لجنة لتقييم الجودة" لكل مجلس من مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا واسكتلندا وويلز، وتمثلت المرحلة الأولى في تقويم المادة الدراسية، واستمرت إلى عام 1995، وهدفت إلى مراجعة خبرات التعليم وإنجازات الطلاب في ضوء الأهداف العامة والخاصة للمؤسسة، وبالتالي عليها أن تصلح من شأنها، ثم كانت المرحلة الثانية والمتمثلة في التقويم الذاتي، ثم تقوم هيئة ضمان الجودة في التعليم العالي بفحص هذا التقويم من خلال المعايير المتفق عليها في المملكة المتحدة، وتراجع من قبل المحكمين، ويكون هناك تغذية راجعة إلى أن يتم التوصل إلى الموافقة على معايير الأداء بهذه الكلية وينشر التقرير (عزة أغا وأخرون، 2011، ص4). وتتلخص مهام هيئة ضمان الجودة في:

- القيام بعمليات المراجعة الداخلية لتوكيد الجودة والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجيين.
- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية وذلك بواسطة هيئة ضمان الجودة.
- مراجعة برامج المؤسسة التعليمية بواسطة هيئة ضمان الجودة.

- الاعتماد بواسطة هيئة ضمان الجودة.
- تقييم الأبحاث التي تتم بالمؤسسات التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة التابعين لهيئة ضمان الجودة.

وقد تم تفعيل دورهيئة ضمان الجودة من خلال النظام التالى:

1- مراجعة المؤسسات التعليمية كل خمس سنوات.
2- التطوير بالمشاركة مع مؤسسات التعليم العالي حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية.

ويتم تمويل هذه الهيئة من خلال المصادر التالية:

1- مساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي.
2- الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة وصندوق تمويل التعليم العالي Funding Councils وتبلغ حوالى 30%.
3- مصادر أخرى مثل التبرعات وتبلغ حوالي 10%. (Campbell, & Rozsnyai, 2002).

ثالثًا: الاعتماد الأكاديمي في فرنسا

تقدم فرنسا نموذج أوروبي مختلف عن بريطانيا فيما يتعلق بالنظرة إلى جودة التعليم العالي، حيث تبين أنه نتيجة لعدم فعالية الأنظمة التقليدية المركزية لتقييم الأداء وضبط الجودة، والتي اتسمت بضعف الاستقلالية والبيروقراطية، فقد تشكلت لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي وبرلماني عام 1985، وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرةً، وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي، أو أي جهة حكومية أخرى.

فلجنة التقييم في فرنسا Comite Nationale Devaluation (CNE) أُنشئت بموجب قانون التعليم العالي الذي صدر عام 1984، والذي أعطى الجامعات استقلالية أكثر على الصعيد الأكاديمي والمالي، ثم أُتبع بقانون 1989، والذي أعطي لجنة التقييم استقلالية إدارية، فأصبحت مرتبطة مباشرةً برئاسة الجمهورية وليست تابعة لوزارة التعليم العالي. (Brennan, J., 1998).

وتشمل إجراءات التقييم والاعتماد في فرنسا والتي تمارسها لجنة التقييم (CNE) تقييماً عاماً للمؤسسة ومراجعة للبرامج، حيث يشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس

والنشـاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعليم، كما تجري عملية التقييم عادةً بناءً على طلب مؤسسـة التعليم العالي نفسها، وإن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسـة تريد أن تقيّمها، وتقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسـسـات مرة كل ثمان سـنوات تقريباً، وتنشـر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسـسـة، ويرسـل التقرير للوزارات المعنية، وتكمن أهمية هذا التقييم في أنه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض على الموازنات السـنوية لمؤسـسات التعليم العالي.

أما إجراء مراجعة البرامج فيشـمل تقريراً ذاتياً من المؤسـسـة نفسـها، ثم زيارة من قبل اللجنة القومية للمؤسـسـة والتي تعد تقريرها، والذي تسـتند إليه لجنة خبراء خارجية لإصـدار أحكامها لاعتماد البرامج والمواد الدراسـية للمؤسـسـة. وتقوم اللجنة القومية للتعليم بنشـر تقرير عام عن البرامج التي تمت مراجعتها، وإعداد تقرير سـنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، يتضمن نتائج التقييم للمؤسسات التعليمية. (الدهشان، 2007، ص138).

رابعًا: الاعتماد الأكاديمي في كوريا الجنوبية

تسعى كوريا لتحقيق الامتياز وضمان الجودة في التعليم عن طريق تغيير سياسة الحكومة من الرقابة بدون الدعم الفاعل إلى الدعم الوافر بدون الرقابة المشـددة، وإعطاء المزيد من الديمقراطية والاسـتقلالية لمؤسـسـات التعليم الجامعي، بحيث أصبحت المؤسـسـات الجامعية مسـئولة عن كل أنشـطتها وبرامجها، وتم تطبيق نظام الاعتماد الكوري لأول مرة عام 1991 بواسـطة المجلس الكوري للاعتماد الأكاديمي Korean Council for University Accreditation (KCUA) الـذي يتـألف من (16) عضـواً ممثلين عن الجـامعـات والمؤسـسـات الصـنـاعـية والحكومية، يتولى مهام الاعتماد الجامعي بهدف تشـجيع التفوق والتميز، وضـمان الحد الأدنى للجودة التعليمية، ويعتمد ذلك على مجموعة معايير أسـاسـية يندرج تحت كل منها أخرى فرعية، تترجم إلى أسئلة تقويمية تشكل في مجموعها معايير الاعتماد، وهى:

- **الأهداف:** ويندرج تحتها المعايير الفرعية الخاصـة بمضـمونها، وتنفيذها، وصـياغتها، ومستوى تحقيقها.
- **المنهج:** ويتضمن تصنيفات فرعية خاصة ببنيته ومحتواه وتطويره وتدريسه وتقويمه.

- **الطلاب:** ويشـمل معايير فرعية خاصـة بالقبول والإرشـاد والتوجيه والأنشـطة والرعاية وجودة الخريج.
- **هيئة التدريس:** ويتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالتوظيف والتنظيم والبحث.
- **الإدارة والتمويل:** ويتضمن تصنيفات فرعية خاصة بالشئون المالية والإدارية.
- **التسهيلات:** ويتضمن معايير فرعية خاصة بالأبنية والتجهيزات.

ولكل معيار فرعي من المعايير الرئيسـية أسـئلة لتقويم الجوانب الكمية، وأُخرى لتقويم الجوانب الكيفية.

وتتلخص الإجراءات الرئيسية لعملية الاعتماد الجامعي في كوريا في الخطوات التالية:

1- إجراء دراسـة التقويم الذاتي من جانب القسـم/ الكلية: في ضـوء المعايير التي حددها مجلس الاعتماد (KUCA) في مدة ستة أشهر.
2- مراجعة تقرير الدراسـة الذاتية: من خلال مجلس الاعتماد ولجنة الاعتماد، وتتضـمن مراجعة الدراسـة الذاتية قراءة التقرير وإجراء التقويمات، وتحديد الأسـئلة التي تحتاج إلى مزيد من المعلومات الإضافية أثناء زيارة الموقع ذاته.
3- زيارة الفريق للموقع: ويتكون الفريق من أسـاتذة الجامعات المتخصـصـين حسـب طبيعة البرنامج، ويتم التقويم في ضـوء الدراسـة الذاتية ويتم رفعه إلى المجلس الكوري للاعتماد الجامعي.
4- إعلان النتائج: حيث يعد المجلس الكوري قائمة بالأقسـام والكليات والجامعات المعتمدة من خلال تقارير الفريق الزائر. (مجاهد، & بدير، 2006، ص78-80).

خامسًا: الاعتماد الأكاديمي في دولة الكويت

حذت دولة الكويت حذو معظم دول العالم في الاهتمام بقضـايا التعليم الجامعي من خلال الاهتمام بتقييم مؤسـسـات التعليم العالي ومنحها الاعتماد الأكاديمي، وذلك من خلال إنشـاء "الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضـمان جودة التعليم" بمرسـوم رقم 417 لسـنة 2010 على أن يتبع وزير التعليم، ويهدف هذا الجهاز إلى تحسـين مسـتوى برامج مؤسـسـات التعليم العالي بدولة الكويت، وتحديد مؤسـسـات التعليم العالي في الدول الأخرى التي يسـمح

باعتماد مؤهلات خريجيها وذلك من خلال عمليات التقييم المستمر لتلك المؤسسات وبرامجها وفقاً لمعايير هيئات الاعتماد العالمية وصولاً لضبط جودة التعليم العالي.

ويناط بهذا الجهاز الوظائف التالية:

1- تقييم برامج مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت وصولاً إلى رفع مستوياتها.
2- تعزيز التعاون مع هيئات الاعتماد الأكاديمي العالمية لمواكبة التطور الأكاديمي والمؤسسي العالمي.
3- تفعيل التخطيط الجامعي في مؤسسات التعليم العالي بهدف تعزيز الثقة الذاتية لديها.
4- تأهيل كوادر وطنية لدى الجهاز قادرة على القيام بأعمال التقييم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.
5- تشجيع دعم الأبحاث والمؤتمرات وتبادل الخبرات في مجال الاعتماد الأكاديمي.
6- تحليل ونشر البيانات والمعلومات ذات الصلة بالاعتماد الأكاديمي بصفة دورية.
7- تحديد مؤسسات التعليم العالي في الدول الأخرى التي يسمح باعتماد مؤهلات خريجها وذلك ضماناً لجودة تعليم هذه المؤسسات. (دولة الكويت، الجهاز الوطنى للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم).

وقد تم وضع معايير تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد المؤسسي، وقد نالت هذه المعايير مصادقة مجلس إدارة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في 9 فبراير 2015.

وتتضمن هذه المعايير ثلاثة عشر معيارًا وهى:

- **المعيار الأول:** الإطار المؤسسي العام: أن تمتلك المؤسسة رؤية ورسالة وأهدافاً وقيماً متجانسة، معلنة وواضحة.
- **المعيار الثاني:** الإدارة والقيادة: أن يترأس المؤسسة مجلس إدارة أعلى أو مجلس أمناء فعَّال، متنوع المؤهلات والخبرات، وهو المسئول عن خطة تجويد المؤسسة تشريعاً وتنفيذاً ومتابعة.

- **المعيار الثالث:** الهيئة التعليمية: أن يكون عماد عملية التدريس هيئة تعليمية ذات كفاءة، متخصصة، متفرغة، وملتزمة بأخلاقات المهنة.
- **المعيار الرابع:** شئون الطلبة والخدمات الإسنادية: تعتني المؤسسة بأهلية مدخلاتها وجودة مخرجاتها، وتتحقق من تملكهم الكفايات، والخبرات، والمعارف التي تضمن قابليتهم للتوظيف.
- **المعيار الخامس:** البرامج الأكاديمية: تحقق البرامج الأكاديمية رؤية، ورسالة، وأهداف، وقيم الإطار المؤسسي العام.
- **المعيار السادس:** استراتيجيات وطرائق التعلم، وتقييم التحصيل العلمى للطلاب: تتخذ المؤسسة استراتيجيات وطرائق التعلم الفعالة ركيزة أساسية في منح الطلبة فرص اكتسابهم للمهارات المنشودة، والإبداع، وتنمية قدراتهم.
- **المعيار السابع:** البحث العلمي وإنتاج المعرفة: للمؤسسة التعليمية خطة سارية مُفَعلة تتعلق بتنمية الإنتاج البحثي و/ أو الفكري والإبداعي، ويشكل هذا الإنتاج مقياساً لتقييم مستوى البحث العلمى كماً وكيفاً.
- **المعيار الثامن:** المرافق والبنية التحتية، وأنظمة التكنولوجيا: للمؤسسة التعليمية مرافق ملائمة وبُنى تحتية وأنظمة تكنولوجية ذات جودة، تصميماً وتجهيزاً، وتتناسب المرافق والبنى التحتية مع عدد طلابها، وهيئتها التعليمية والإدارية، وعدد برامجها.
- **المعيار التاسع:** التمويل والميزانيات: تعتبر قيم الأمانة، والنزاهة، وصيانة المال العام أساساً لممارسة المؤسسة لشؤنها المالية، ويكون للمؤسسة التعليمية مصادر تمويلية ثابتة، وميزانية تفي باحتياجات البرامج الأكاديمية في المؤسسة.
- **المعيار العاشر:** الموارد البشرية: توظف المؤسسة التعليمية موارد بشرية مؤهلة وذات فعالية لتخدم بشكل مميز برامجها ووحداتها المختلفة. وللمؤسسة لوائح معلنة وواضحة بشأن كيفية اختيار مواردها البشرية، وتنظيم واجباتها وحقوقها، وآلية التظلم؛ وتمنح المؤسسة مواردها البشرية فرص التطوير المهني.
- **المعيار الحادى عشر:** التواصل الخارجي وخدمة المجتمع: تعتبر المؤسسة التعليمية الإسهام في خدمة المجتمع مسئوليتها الأساس، وللمؤسسة خطة تتعلق بالتفاعل البنَّاء

المستمر مع المجتمع المحلي، والتواصل مع المجتمع الخارجي (الإقليمي والعالمي) بغية الاستفادة من الفرص التنموية والتجويدية.

- **المعيار الثانى عشر:** الأخلاقيات الملزمة: تعتبر المؤسسة مبدأ الاستقامة أساساً لعملها وفرضاً على المنتسبين إليها. وتعمل المؤسسة على الدوام بمبدأ المسئولية والتضامن. وتسترشد المؤسسة التعليمية بحزمة من القيم الرفيعة في جميع ممارستها.
- **المعيار الثالث عشر:** إدارة ضمان الجودة والتحسين: تتيقن المؤسسة من فعاليتها وجودتها عن طريق تطبيق نظامين: أولاً ضمان الجودة (نظام الانضباط الداخلي والمراقبة الذاتية)؛ وثانياً، الاعتماد الأكاديمي (نظام الانضباط الخارجى والمصادقة الخارجية). وللمؤسسة التعليمية وحدة أو وحدات مختصة بضمان الجودة وعمليات الاعتماد الأكاديمي (المؤسسي والبرامجي). (الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، 2015).

سادسًا: الاعتماد الأكاديمي في مصر

- **مشروعات تطوير التعليم العالي في مصر: (**مركز ضمان الجودة والاعتماد، 2009، ص26-34**).**

يمثل تطوير التعليم العالي أحد المتطلبات التي اتجهت مصر إلى العناية بها، عن طريق إعداد وتنمية مواردها البشرية للقيام بأعباء التنمية الشاملة والتفاعل مع معطيات وتحديات العصر والعولمة، وذلك بالتعامل مع أسباب ومصادر الخلل والضعف في المنظومة القومية للتعليم العالي والعمل على تنمية مصادر القوة واستثمار صيغ التميز في تلك المنظومة. وتستند هذه الإستراتيجية إلى إعادة النظر في مختلف مراحل التعليم، والربط بينها والحفاظ على الهوية القومية وبين المتطلبات العالمية؛ وضمان التنوع في السياسات والنظم التعليمية وللاستجابات لاحتياجات فئات وشرائح المجتمع والتنسيق مع موارد الدولة وخطط التنمية.

وقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 2001/2/22 على إدراج مجموعة من مشروعات التطوير ذات الأولوية، بلغ عددها ستة مشروعات أساسية، يبدأ تنفيذها من عام 2003/2002 وحتى عام 2007/ 2008، ولضخامة هذه المشروعات وتمويلها تم إنشاء وحدة

إدارة مشـــروعات تطوير التعليم العالي (HEEP) تابعة لوزارة التعليم العالي. وهذه المشـــروعات هي:

- مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP.
- مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP.
- مشروع ضمان الجودة والاعتماد QAAP.
- مشروع تطوير كليات التربية FOEP.
- مشروع صندوق تطوير التعليم العاليHEEPF.
- مشروع الكليات التكنولوجية المصرية ETCP.

- **مشروع ضمان الجودة والاعتماد** QAAP

رؤية المشـــروع: تمكين مؤســـســـات التعليم العالي من تأســـيس نظم ضـــمان الجودة وإعدادها وتأهيلها للتقدم للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

رســـالة المشـــروع: تطوير نظم متكاملة للمراجعة الداخلية للجودة، وضـــمان الجودة والاعتماد المحلي والعالمي؛ لتمكين من يرغب من مؤســـســـات التعليم العالي تحقيق مســـتوبات الأداء التعليميـة والبحثيـة والخـدميـة التي تتفق مع المعـايير المحليـة والإقليميـة والعـالميـة، وتطبيق التكنولوجيا والآليات الملائمة لتكوين الكوادر والكفاءات المتميزة القادرة على تشـــغيل تلك النظم بشـــكل مســـتمر، يدعم ويحافظ على القدرة التنافســـية للمؤســـســـات التعليمية؛ وينمي صـــورتها الذهنية لدى جميع فئات المجتمع في قدراتها على الحفاظ على رأس المال البشـــري للمجتمع وبناء قاعدته العلمية على أسس معاصرة لتحقيق الأهداف العليا لمصر.

أهداف المشروع:

- استحداث وتطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي.
- الإعداد لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.
- نشر ثقافة الجودة في مجتمع مؤسسات التعليم العالي.

- وضع آليات لضمان جودة خريجي الجامعات المصرية، وقدراتهم التنافسية على المستوى القومي والإقليمي والدولي.
- إنشاء معايير قومية أكاديمية مرجعية ووسائل القياس تتوافق مع المعايير العالمية.
- بناء القدرة المؤسسية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لضمان رفع وتطوير واستمرارية الجودة في التعليم العالي.

وقامت اللجنة بوضع آليات تنفيذ خمسة مشروعات فرعية، تتناول كافة مجالات الجودة والاعتماد وهي:

1- مشروع وضع الخطة الإستراتيجية لضمان الجودة ضمن خطط التطوير على مستوى كل جامعة.
2- مشروع إنشاء مركز ضمان الجودة والاعتماد على مستوى كل جامعة، وإدراجه ضمن الهيكل الإداري للجامعة لضمان استمراريته.
3- مشروع إنشاء نظام داخلي للجودة داخل كل كلية.
4- مشروع إعداد المعايير الأكاديمية القومية من خلال قطاعات التعليم.
5- مشروعات التطوير بالمشاركة للكليات، التي انتهت من إعداد الدراسة الذاتية.

- **الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (مصر)**

لكي تحصل أي مؤسسة تعليمية على شهادة الاعتماد؛ لابد أن تتقدم بطلب إلى الهيئة المخولة بذلك، والتي تضع وتطبق معايير ومقاييس، وتفرض شروطاً معينة، وإجراءات محددة، للحصول على شهادة بالجودة والاعتماد.

أُنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم (82) لسنة 2006 برئاسة الجمهورية، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تُنشيء فروعاً لها في المحافظات. كما أصدر السيد/ رئيس الجمهورية قراراً رقم 25 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

تُعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. وفي ضوء ذلك تسعى الهيئة إلى التطوير المستمر للتعليم وضمان جودته وفقاً لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها وتحسين أدائها الكلي للتأهل والحصول على الاعتماد. إن الهيئة لا تعتبر جهة رقابية، بل هي جهة اعتماد للمؤسسات التعليمية التي تتمكن من تحقيق متطلبات المعايير القومية، ومن ثمَّ فإنها تحرص على تقديم كافة أشكال التوجيه والإرشاد والدعم لهذه المؤسسات بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية وواقعية للتقويم الذاتي والاعتماد. ولتحقيق ما سبق تحرص الهيئة على توفير ونشر المعلومات الكافية والدقيقة والتي يمكن أن تساعد المؤسسات التعليمية على التقويم الذاتي، ومن ثمَّ اتخاذ الخطوات اللازمة للتقدم والحصول على الاعتماد.

وللهيئة رؤية ورسالة، أما الرؤية فهي أن تكون الهيئة كياناً للاعتماد في التعليم معترفاً به عالمياً ومشهوداً لقراراته بالمصداقية والموضوعية وقادراً على تطوير ذاته سعياً لضمان جودة التعليم وتحقيق التميز والتنافسية لمخرجات مؤسساته المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بما يخدم أغراض التنمية الشاملة ويحافظ على هوية الأمة. **وأما الرسالة فهي** الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر واعتماد المؤسسات التعليمية وفقاً لمعايير قومية تتسم بالشفافية وتتلاءم مع المعايير القياسية الدولية لهيكلة ونظم وموارد وأخلاقيات العملية التعليمية والبحث العلمي والخدمات المجتمعية والبيئية، وكسب ثقة المجتمع في مخرجاتها لتحقيق الميزة التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً، ودعم خطط التنمية القومية الشاملة، وتعزيز المساهمات المعرفية والثقافية والبحثية لهذه المؤسسات. (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، د. ت).

إجراءات الاعتماد

للتقدم بطلب الاعتماد من الهيئة، يجب التحقق من أن مؤسسة التعليم الجامعي/ العالي المعنية تتمتع بالأهلية اللازمة، وذلك من خلال استيفائها لكل الضوابط التالية:

1- أن تكون المؤسسة حاصلة على الترخيص من وزارة التعليم العالي للعمل كمؤسسة للتعليم العالي.
2- أن تكون منحت شهادة دراسية في أحد برامجها التعليمية (أتمت دورة دراسية كاملة) مرة واحدة على الأقل.
3- أن تكون للمؤسسة رسالة محددة ومعتمدة ومعلنة، وخطة استراتيجية، ونظم ضمان جودة داخلية، ونظم تقارير سنوية.
4- تقديم ما يفيد موافقة الجهة التابعة لها المؤسسة مباشرة (الجامعة/ الأكاديمية) على طلب التقدم للاعتماد. (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، د. ت).

وبعد أن تستوفى هذه الضوابط تبدأ في إجراءات طلب الاعتماد المؤسسي. وتتضمن هذه الإجراءات خطوات محددة تتمثل فيما يلي:

الخطوة الأولى: تصميم الدراسة الذاتية

وتهدف هذه الخطوة إلى التعريف بطبيعة ورؤية المؤسسة موضع الدراسة الذاتية، ويتطلب ذلك:

- تشكيل لجنة إدارة العمل وتقسيم عدد من مجموعات العمل التي سوف تتولى تصميم الدراسة الذاتية لتفي بالغرض منها.
- تنظيم الجدول الزمني لإنجاز المهمة المحددة. وخلال هذه الخطوة يتم التأكيد على عدد من المهام الأساسية:
  - تنظيم لجنة التخطيط لتكوين وتطوير الخطة.
  - تعريف مجال العمل لكل مجموعة.
  - الحصول على الموافقة من هيئة الاعتماد للخطة العامة.

- تلقي الانتقادات والتعديلات وإتاحة فرص للتغيير والتدخل من قبل المستفيدين من المؤسسة.
- تنظيم لجنة لتولي الإشراف والقيادة لمجموعات العمل وتحديد الاتفاقية الملزمة لكل مجموعة. (إمام، & أحمد، 2012، ص181).

يشكل التقارير الذاتية للمكتبات جزءاً من تقرير الدراسة الذاتية للجامعة ككل، ولعل السبب الرئيسى وراء ذلك أن كل جامعة فى إطار سعيها للحصول على الاعتماد الأكاديمى، تلتزم بإعداد تقرير التقويم الذاتى الخاص بها، والذى عادة ما يمثل جُماع للتقارير الذاتية أو البيانات الخاصة بمختلف الوحدات التابعة للجامعة والتى من بينها المكتبة أو منظومة المكتبات بها.

وهو ما يعنى أن مكتبات الكليات _ مجتمع الدراسة – قامت بالفعل بإعداد تقرير التقويم الذاتى الخاص بكل منها أو على الأقل تقوم بتوفير البيانات التي يتمون منها هذا التقرير، ثم تزود به لجنة التوجيه المسئوولة عن إعداد تقرير التقويم الذاتى للجامعة لتقوم بدورها بتضمنه أو تضمين تلك البيانات الخاصة بالمكتبة فى تقرير التقويم الذاتى المجمع الخاص بالجامعة ككل.

وهذا تجدر الإشارة إلى أنه أياً كان المكان المخصص للمكتبة داخل تقرير التقويم الذاتى للجامعة، وسواء كان عبارة عن تقرير ذاتى متكامل أعدته المكتبة بنفسها ثم تم ضمه مع بيقة تقارير وحدات الجامعة الأخرى فى تقرير تقويم ذاتى مجمع يمثل الجامعة أو كان عبارة عن مجموعة بيانات و أحصاءات حول المكتبة ثم توزيعها وفق البنية التي اتبعتها لجنة التوجيه لإخراج التقرير، فعادة ما تتمثل هذه البيانات فى الآتى: موجز تعريفى بتاريخ وظروف إنشاء المكتبة والفروع التابعة لها، مراحل التطور التي مرت بها، الهيكل التنظيمى لها، عدد العاملين بها ومؤهلاتهم، معايير ومؤشرات تقييم الأداء الرئيسية المطبقة، الميزانية المخصصة ونسبتها من ميزانية الجامعة، إضافة إلى مصادر التمويل الأخرى الداعمة، بنود توزيع الميزانية، النظام الآلى المستخدم، كم المجموعات وفئاتها والتخصصات الموضوعية التي تغطيها، عدد وأسماء قواعد المعلومات العامة والتخصصية المشترك بها، طبيعة الخدمات المقدمة وضوابط تقديمها، معايير و أدوات تقييم مدى رضا المستفيدين عن تلك الخدمات، الأتفاقيات

والشـــراكات والبرامج التعاونية وتكتلات المكتبات التي تشـــارك فيها المكتبة. و أخيرا، ملخص العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية: الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية، والأهداف الرئيسة والفرعية، المبادرات والمشـــروعات ســـواء التي نفذت أو التي ما تزال قيد التنفيذ أو المخطط تنفيذها لاحقاً. (محمد، 2017، ص190- 192).

الخطوة الثانية: تنفيذ الدراسة الذاتية

تهدف هذه الخطوة إلى حشد وتحليل المعلومات المرتبطة بمعايير الاعتماد والتي تظهر من خلال:

- إنتاج تقرير الدراسة الذاتية الذي يحدد العمليات والإنجازات.
- تشجيع عدد من الكليات وأعضاء هيئة التدريس على مراجعة هذا التقرير.

الخطوة الثالثة: إعداد برنامج الزيارات الميدانية

تهدف هذه الخطوة إلى تيسير فرص الاستضافة والعمل لفريق الزيارات الميدانية من هيئة الاعتماد، ويتضمن ذلك عدداً من المهام وهي:

- تحديد جداول الزيارات الشخصية أو المؤسسية.
- ترتيب منطقيات واحتياجات الزيارات من حجرة مقابلات، وإجراءات ســـفر، فندقة، إقامة...
- تلخيص الاستنتاجات المؤسسية.
- التنظيم والاستضافة خلال أيام محددة.

الخطوة الرابعة: الحصول على الاعتماد

تهدف هذه الخطوة إلى نجاح المؤســـســـة في اكتســـاب قرار الهيئة باعتمادها وتحديد رتبتها ومكانتها بين المؤسسات الأخرى، وتتضمن هذه الخطوة:

- اعتماد المؤسسة لتقارير فرق الزيارات.
- استجابة المؤسسة لنتائج التقرير بعد فحصها، ورفع أي اعتراضات عليه أمام لجنة الاعتماد.

- متابعة ما تقوم به الهيئة من مراجعة للتقارير وعملية الحكم على حالة الاعتماد للمؤسسة.

فإن دور الهيئة في عملية التقويم والاعتماد يتمثل في التحقق من مدى وفاء المؤسسة التعليمية المتقدمة للاعتماد بمعايير التقويم، التي يشتمل عليها كل محور من المحورين السابق الإشارة إليهما. (إمام، & أحمد، 2012، ص181-183).

- **نظام الجودة الداخلية في جامعة القاهرة**

اهتمت جامعة القاهرة بنظم الجودة، وإنشاء الوحدات الخاصة بها على مستوى الجامعة والكليات.

مركز ضمان الجودة بجامعة القاهرة

انطلاقاً من اهتمام جامعة القاهرة تجاه تطوير منظومة التعليم داخل كليات ومعاهد الجامعة، تم إنشاء مركز تقويم وتطوير الأداء الجامعي والاعتماد بموجب قرار رئيس الجامعة رقم 1834 لسنة 1999. وبناء على قرار رئيس الجامعة رقم 2306 لسنة 2006 تم تعديل اسمه إلى "مركز ضمان الجودة والاعتماد" واعتباره وحدة إدارية تابعة لرئيس الجامعة. ومنذ ذلك الحين أخذ المركز على عاتقه إنشاء نظم التقويم والجودة في جميع مكونات النظام الجامعي ووحدات ضمان الجودة في جميع كليات ومعاهد الجامعة، حيث تعتبر هذه الوحدات فروعاً تابعة للمركز من النواحي الفنية. ومن ثمَّ تنفيذ توجيهات إدارة الجامعة لتحقيق أعلى معدلات الجودة، وصولاً إلى الحصول على الاعتماد المؤسسي. (مركز ضمان الجودة بجامعة القاهرة، د. ت).

اعتماد كليات ومعاهد جامعة القاهرة

منذ عام 2011، بدأت كليات جامعة القاهرة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(*)، وكانت كلية الصيدلة هي الأسبق إلى ذلك، تلتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، انتهاءً بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني، وذلك حتى العام الدراسي 2015/2014.

(*) مدة الاعتماد خمس سنوات فقط. (موقع مركز ضمان الجودة بجامعة القاهرة).

قائمة المراجع

1) أغا، عزة & شـريف، نادية محمود & تمام، شـادية عبد الحليم & عبد الشـافى، دينا حسـن (2011). "دراسـة ميدانية لنظام الجودة الداخلية في كليات جامعة القاهرة". **مجلة العلوم التربوية**. 9 (2).

2) إمام، كمال & أحمد، لمياء محمد (2012). معايير اعتماد مؤسـسـات التعليم الجامعي: نماذج عربية وعالمية. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

3) الجهـاز الوطني للاعتمـاد الأكـاديمي وضـمـان جودة التعليم (2015). معـايير تحقيق الجودة والحصـول على الاعـتمـاد الأكـاديـمي المؤسـسـي (2015). http://nbaq.edu.kw/wp-content/uploads/2015/03/NBAQ.pdf

4) حباكة، أمل سـعيد. (2004). تجويد الآداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد: دراسـة مقارنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وأسـاليب الإفادة منها في جمهورية مصـر العربية. (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الأزهر: كلية الدراسات الإنسانية. قسم التربية.

5) حسـين، سـلامة عبد العظيم & عبد الرازق، محمد (2002). "معايير اعتماد المعلم في مصـر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة". **مجلة مستقبل التربية العربية**. 8 (24).

6) حسين، عاصم أحمد (2015). **معوقات حصول المدارس على الاعتماد: التشخيص والعلاج**. دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

7) حيدر، عبد اللطيف حسـين (2005). الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي أداة ضـمان الجودة والتحسـين المسـتمر. المؤتمر التربوى الخامس: جودة التعليم الجامعي. البحرين. كلية التربية. جامعة البحرين. مج4.

8) الدهشـان، جمال على خليل (2007). الاعتماد الأكاديمي الخبرة الاجنبية والتجربة المحلية. المؤتمر العلمى السنوى الثانى- معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعى بمصر والوطن العربي. كلية التربية النوعية. جامعة المنصورة.

9) عزة أغا وأخرون (2011). دراسـة ميدانية لنظام الجودة الداخلية في كليات جامعة القاهرة. **مجلة العلوم التربوية**. 19 (2).

10) عطوة، محمد إبراهيم (2008). **ثقافة المعايير والجودة في التعليم**. القاهرة: دار الجامعة الحديثة.

11) العودة، عبد الرحمن بن محمود & معتوق، خالد بن سليمان (2016). "الاعتماد الأكاديمي والجودة: تجربة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم القرى: دراسة حالة". **المجلة العربية للجودة والتميز**. 3 (4).

12) مجاهد، محمد عطوة & بدير، المتولي إسماعيل (2006). **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي: مع التطبيق على كليات التربية**. المنصورة: المكتبة العصرية.

13) محمد، عبد الله حسين متولي (2017). تقرير التقويم الذاتي Self-Evaluation Report للمكتبة الجامعية ما بين مصداقية اللقطة الذاتية Selfie Shot وخداع المرآة المسحورة Magic Mirror: دراسة تحليلية مقارنة لمحتوى تقارير التقويم الذاتي لعينة من المكتبات الجامعية- الجزء 2/2. **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**. 24 (8).

14) محمد، عبد الله حسين متولي (2017). تقرير التقويم الذاتي Self-Evaluation Report للمكتبة الجامعية ما بين مصداقية اللقطة الذاتية Selfie Shot وخداع المرآة المسحورة Magic Mirror: دراسة تحليلية مقارنة لمحتوى تقارير التقويم الذاتي لعينة من المكتبات الجامعية- الجزء 2/2. **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**. 24 (8).

15) مركز ضمان الجودة والاعتماد (2009). دراسة أثر ومردود مشروعات تطوير التعليم العالي بجامعة القاهرة (الملخص). القاهرة. مصر: جامعة القاهرة.

16) مركز ضمان الجودة والاعتماد (2009). دراسة أثر ومردود مشروعات تطوير التعليم العالي بجامعة القاهرة (الملخص). القاهرة. مصر: جامعة القاهرة.

17) النبوي، أمين محمد (2007). **الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: حالة كليات التربية نموذجاً**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

18) Birkbeck University of London (2001). **Professional Accreditation of Teaching in Higher Education**. London.

19) Brennan, J. (1998). Quality assurance in higher education: A Legislative review and needs analysis of developments in central and Eastern Europe: EC/Phare/ETF copyright.

20) CHEA: Statement of Mutual Responsibilities for Student Learning Outcomes: Accreditation, Institution and Programs . Washington: D.C., CHEA, 2003.

21) Contreras, Alan (2007). How not to fi accredition chronicle of higher education. 53 (49). P. 16. Aug. (ERIC).

22) Eato, N. 3)Judith S. An Overview of U.S. Accreditation. (2015). https://www.chea.org/userfiles/uploads/Overview%20of%20US%20Accreditation%202015.pdf

23) Hebert, Francois (1993). **The quality of interlibrary borrowing services in large Urban public libraries in Canada**. Toronto: [S. N.

Academic Accreditation Management: International and Arab Models

Dr. Taghreed Mustafa

Director of the Library of the Faculty of Mass Communication

Cairo University

taghreedbahaa@gmail.com

Abstract

This academic standard deals with the most important academic accreditation practices at the global level and has presented models for the experiences of the United States of America, France and France. on academic accreditation,

He also presented in some detail the projects through which the Egyptian state seeks to develop higher education as a locomotive for development, then turned to one of these projects, which is the "Quality Assurance and Accreditation Project" (QAAP).

Keywords: academic accreditation, quality, total quality management, quality assurance and accreditation project.